

# مس المحرم للطيب دراسة فقهية

إعداد الدكتور

عبد العزيز بن عبد الله البخيت

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المملكة العربية السعودية





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## مس المحرم للطيب دراسة فقهية

عبد العزيز بن عبدالله بن إبراهيم البخيت  
قسم الفقه المقارن، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
بالمملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : [D.aab2013@hotmail.com](mailto:D.aab2013@hotmail.com)

### الملخص :

تناول هذا البحث أحكام مس الطيب للمحرم، ويهدف إلى بيان أحكام مس الطيب للمحرم سواء ما كان متعلقاً بالجسد أو بلباس الإحرام مع بيان المسائل المعاصرة والأحكام المترتبة على مس الطيب وقد سلك الباحث المنهج التحليلي المقارن وطبقه على أقوال الأئمة في المذاهب الأربعة متوسطاً في عرضه بين التطويل والإيجاز، وحرص على استقصاء مذاهب أهل العلم وأدلتهم مستقاة من مراجعهم الأصلية وتمثلت أهم نتائجه في أنه إذا تطيب المحرم عمداً فعليه الفدية، وأن الطيب قبل الإحرام جائز في البدن رجلاً أو امرأة، وأنه لا يجوز تطيب ثياب الإحرام قبل الإحرام ولا بعده، ويوصي بدراسة المسائل المتعلقة بالطيب المستعمل لغير الطيب، كروائح الصابون، وملطفات الجو مما تعلق بالمحرم رائحته عن غير قصد، ودراستها دراسة مستفيضة.

الكلمات المفتاحية : مس ، حكم ، فدية ، الطيب ، المحرم.

## Perfuming the *Muhrem* (A Muslim attired in *Ihram* Clothing)

### A Jurisprudential Study

By: Abdul- Aziz Bin Abdallah Bin Ibrahim Al- Bakheet

Department of Comparative Jurisprudence

Judiciary Supreme Institute

### Abstract

This research highlights perfuming the *Muhrem* (A Muslim attired in *Ihram* clothing). The research is keen on clarifying the provision of perfuming the *Muhrem*; either his body or *Ihram* clothing as well as the contemporary issues and their concomitant provisions. The researcher has applied the comparative analytical approach to the statements of the scholars of the four schools of jurisprudence following a midway between elongation and brevity. The researcher has also been keen on exploring the various schools of the Muslim academia and their clues which have been quoted from their original resources. By the end of the research, the researcher has drawn attention to the most outstanding findings. For example, if the *Muhrem* has used perfume on purpose, he has to pay ransom (money paid to expiate his unlawful deed). If perfuming took place before wearing *Ihram* clothing, it is allowed for men or women as long as they only perfumed their bodies, but it is unlawful to perfume their *Ihram* clothing either before or after wearing them. The research has also recommended studying the issues related to the scents utilized for any other purposes rather than perfuming such soap scents and deodorants which are used unintentionally by the *Muhrem*. Those issues should be studied thoroughly.

**Keywords:** provision, ransom, perfume, *Muhrem*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد: فقد شرع الله العبادات والشعائر لحكم عظيمة وغايات جليلة، فهي تزكي النفوس، وتطهر القلوب، وتقرب العباد من ربهم جل وعلا، وهناك معانٍ مشتركة تشترك فيها جميع العبادات، كما أن هناك معانٍ خاصة تختص بها كل عبادة على حدة، ومن هذه العبادات العظيمة عبادة الحج، فللحج حكم وأسرار ومعانٍ ينبغي للحاج أن يقف عندها، وأن يمعن النظر فيها، وأن يستشعرها وهو يؤدي هذه الفريضة حتى يحقق الحج مقصوده وأثاره، فإمعان النظر فيها وفهم الحكمة التشريعية منها تزيد القلب إيماناً، وتبعث النفس لأداء التكاليف الشرعية والطاعات الإيمانية.

وإن الحج من أعظم العبادات التي يتربى فيها العبد على تقوى الله عز وجل، وتعظيم شعائره وحرماته، والتسليم لأوامره والانقياد لها، قال تعالى في آيات الحج: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعْبًا اللَّهُ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾<sup>(١)</sup>، ومن جملة ما جاءت به الشريعة في عبادة الحج (محظورات الإحرام)، ومنها مس الطيب، وقد تعددت مباحث هذه المسألة وتشعبت، مما دفعني للكتابة فيها وجمع ما يتعلق بها من مسائل معاصرة رجاء أن يكون هذا البحث مرجعاً متكاملأً في هذه المسألة إن شاء الله، وقد جعلته بعنوان (مس المحرم للطيب دراسة فقهية)، والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به.

## خطة البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين.

المبحث الأول: تعريف مس المحرم للطيب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المس لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: تعريف المحرم لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثالث: تعريف الطيب لغةً واصطلاحاً.

(١) سورة الحج، الآية: (٣٢).

المبحث الثاني: أحكام الطيب للمحرم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مس المحرم للطيب، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: حكم مس المحرم للطيب.

المسألة الثانية: حكم تطيب البدن قبل الإحرام.

المسألة الثالثة: حكم تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام.

المسألة الرابعة: حكم تطيب ثوب الإحرام بعد الإحرام.

المسألة الخامسة: حكم مس المحرم غير العائد للطيب.

المسألة السادسة: حكم شم المحرم للطيب.

المسألة السابعة: فدية مس المحرم للطيب.

المطلب الثاني: المسائل المعاصرة في مس المحرم للطيب، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حكم مس طيب الكعبة.

المسألة الثانية: حكم مس الصابون المطيب وما في حكمه من المنظفات.

المسألة الثالثة: حكم تناول الطعام والشراب الذي وضع فيه شيء من الزعفران أو

غيره من النباتات العطرية.

المسألة الرابعة: حكم استخدام معجون الأسنان.

### منهج البحث:

وقد سلكت لإخراج هذا البحث منهجاً وسطاً بين التطويل والإيجاز، وقد حرصت فيه على استقصاء مذاهب أهل العلم وأدلتهم مستقاة من مراجعهم الأصلية، وأعزو الآيات، وأخرج الأحاديث، وأذكر وجه الاستدلال من كل دليل وما نوقش به قدر الإمكان ثم أذكر الراجح من الأقوال، ثم ختمت البحث بأهم النتائج.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



## المبحث الأول

### تعريف مس المحرم للطيب

المطلب الأول: تعريف المس لغة واصطلاحاً.

المس لغة:

(مَسَّ) المَيْمُ والسَّيْنُ أَصْلُ صَحِيحٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى جَسِّ الشَّيْءِ بِالْيَدِ. وَمَسَسْتُهُ بِكَسْرِ السَّيْنِ الْأُولَى مِنْ بَابِ تَعِبٍ، أَمَسُّهُ مَسًّا وَمَسَّيْتُهَا مَسَّتُهَا. وَ(أَمَسَّهُ) الشَّيْءُ وَأَمَسَسْتُهُ (فَمَسَّهُ). وَفِي لُغَةِ مَسَسْتُهُ مَسًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ أَفْضَيْتُ إِلَيْهِ بِيَدِي مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ، هَكَذَا قَيَّدُوهُ. وَ(مَسَّ) الشَّيْءَ يَمَسُّهُ بِالْفَتْحِ (مَسًّا)، وَبَابُهُ فَرِمَ وَهَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى مِنْ بَابِ رَدَّ. وَالْمَسُّ؛ بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ مَسُّكَ الشَّيْءِ بِيَدِكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وَيُقَالُ: مَسَسْتُ الشَّيْءَ أَمَسُّهُ مَسًّا لَمَسْتَهُ بِيَدِكَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ دُرَيْدٍ: اللَّمْسُ أَصْلُهُ بِالْيَدِ لِيُعْرَفَ مَسُّ الشَّيْءِ. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: اللَّمْسُ الْمَسُّ بِالْيَدِ<sup>(٢)</sup>. الْمَسُّ اصطلاحاً.

المَسُّ: هو اللمس والإفضاء باليد من غير حائل، وقيل: اللمس خاصُّ باليد والمسُّ عامٌّ فيها وفي سائر الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

وفي التوقيف: المس: ملاقة ظاهر الشيء ظاهر غيره، قاله الحرالي<sup>(٤)</sup>. وقال في معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية<sup>(٥)</sup>: مسّه يمسه أجرى يده عليه من غير حائل. وهذا يجعلنا نتطرق إلى تعريف اللمس أيضاً. واللمس: قوة مثبتة في جميع البدن تدرك بها الحرارة، والبرودة، والرطوبة، واليبوسة ونحوها عند الاتصال به. وعبارة الراغب: اللمس: إدراك بظاهر البشرة ويعبر به عن الطلب<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الواقعة، الآية: (٧٩).

(٢) الصحاح (٩٧٥/٣).

(٣) التعريفات الفقهية ص ٢٠٣.

(٤) التوقيف ص ٣٠٥.

(٥) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٢٨١/٣).

(٦) التوقيف ص ٢٩٢، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١٨٣/٣).

## المطلب الثاني: تعريف المحرم لغة واصطلاحاً الإحرام لغةً:

هو إدخال الإنسان نفسه في شيء حرم عليه به ما كان حلالاً له، وهو مصدر "أحرم يحرم إحراماً"، كما يقال "أنجد" إذا أتى نجداً، و"أشتى" إذا دخل الشتاء.

ومن ذلك الإهلال بالحج أو العمرة إذا باشر أسبابهما، وما يقتضيه الإحرام من خلع المخيط، واجتناب الأشياء التي منعه الشرع منها كالطيب والنكاح والصيد وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: نية الدخول في النسك<sup>(٢)</sup>.

فعدد الأحناف هو: الدخول في حرمت مخصصة، أي التزامها والتزامها شرط الحج شرعاً غير أنه لا يتحقق ثبوته شرعاً إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية<sup>(٣)</sup>.

وعند المالكية هو: صفة حكمية توجب لموصوفها حرمة مقدمات الوطاء مطلقاً وإلقاء التفث والطيب ولبس الذكور المخيط والصيد لغير ضرورة<sup>(٤)</sup>.

وعند الشافعية هو: عبارة عن نية الدخول في حج أو عمرة. قاله النووي.

وزاد ابن الرفعة: أو فيما يصلح لهما، أو لأحدهما، وهو الإحرام المطلق، وسمي إحراماً؛ لأنه يمنع من المحرمات<sup>(٥)</sup>.

وعند الحنابلة: نية الدخول فيه - في النسك - لا نيته ليحج أو يعتمر<sup>(٦)</sup>.

فلا يكون محرماً إلا بنية الدخول في النسك من حج أو عمرة، ثم يلبي بعد ذلك، أما كونه لبس الملابس المعدة للإحرام ليحرم فلا يكون بذلك محرماً حتى ينوي بقلبه الدخول في الحج أو في العمرة، ثم بعد هذا يلبي.

(١) معجم مقاييس اللغة (٢١/٢)، (٤٥/٢)، مختار الصحاح ص ٧١، لسان العرب (١٢/١٢٢)، القاموس الفقهي ص ٨٥، المعجم الوسيط (١/١٦٩)، ومعجم لغة الفقهاء ص ٤٧.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف (٤٠)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٨٠).

(٣) شرح فتح القدير (٢/٤٢٩).

(٤) شرح حدود ابن عرفة ص ١٠٤.

(٥) كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار ص ٢١٣.

(٦) كشف القناع عن متن الإقناع (٢/٤٠٦).

### المطلب الثالث: تعريف الطيب لغةً واصطلاحاً

الطيب لغة: مَا يُتَطَيَّبُ بِهِ مِنْ عَطْرٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَقَدْ تَطَيَّبَ بِالشَّيْءِ، وَطَيَّبَ الثَّوْبَ وَطَابَهُ<sup>(١)</sup>.  
قال في مقاييس اللغة ((طَيَّبَ) الطَّاءُ وَالْيَاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْخَبِيثِ)<sup>(٢)</sup>.  
الطيب اصطلاحاً:

الْحَنْفِيَّةُ قَالُوا: الطيب مَا لَهُ رَائِحَةٌ مُسْتَلَذَّةٌ وَيَتَّخَذُ مِنْهُ الطَّيْبُ<sup>(٣)</sup>. الشَّافِعِيَّةُ قَالُوا: مَا يُقْصَدُ مِنْهُ رَائِحَتُهُ غَالِبًا، وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>. وَيُشْتَرَطُ فِي الطَّيْبِ الَّذِي يُحْكَمُ بِتَحْرِيمِهِ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمُ الْغَرَضِ مِنْهُ الطَّيْبُ، وَاتَّخَاذَ الطَّيْبِ مِنْهُ، أَوْ يَظْهَرُ فِيهِ هَذَا الْغَرَضُ. وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: مَا تَطَيَّبُ رَائِحَتُهُ وَيَتَّخَذُ لِلشَّمِّ<sup>(٥)</sup>.

وَقَسَّمَهُ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُدَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ. فَالْمُدَكَّرُ: هُوَ مَا يَخْفَى أَثَرُهُ أَيْ تَعَلُّقُهُ بِمَا مَسَّهُ مِنْ ثَوْبٍ أَوْ جَسَدٍ وَيَظْهَرُ رِيحُهُ. وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْوَاعُ

الرِّيَاحِينَ: كَالرِّيْحَانِ، وَالوُورِدِ، وَالْيَاسَمِينِ. وَأَمَّا الْمِيَاهُ الَّتِي تُغْتَصَرُ مِمَّا ذُكِرَ فَلَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمُؤَنَّثِ. وَالْمُؤَنَّثُ: هُوَ مَا يَظْهَرُ لَوْنُهُ وَأَثَرُهُ، أَيْ تَعَلُّقُهُ بِمَا مَسَّهُ مَسًّا شَدِيدًا، كَالْمِسْكِ، وَالْكَافُورِ، وَالزَّعْفَرَانِ. فَالْمُؤَنَّثُ يُكْرَهُ شَمُّهُ، وَاسْتِصْحَابُهُ، وَمُكْتٌ فِي الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ، وَيُحْرِمُ مِنْهُ. وَالْمُدَكَّرُ يُكْرَهُ شَمُّهُ، وَأَمَّا مَسُّهُ مِنْ غَيْرِ شَمٍّ وَاسْتِصْحَابُهُ وَمُكْتٌ بِمَكَانٍ هُوَ فِيهِ فَهُوَ جَائِزٌ<sup>(٦)</sup>.

وعرف الحنابلة: بأنه ما تطيب رائحته ويتخذ للشم<sup>(٧)</sup>.

قال الشيخ ابن عثيمين حينما سئل عن ضابط الطيب؟ فقال: (الضابط هو ما اتخذه الناس طيباً كالزعفران والريحان)<sup>(٨)</sup>.

(١) الصحاح تاج اللغة وحصاح العربية (١/١٧٣)، لسان العرب (١/٥٦٥)، مختار الصحاح ص ٤٠٣،

المعجم الوسيط (٢/٥٧٣)، القاموس الفقهي ص ٢٣٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة (٣/٤٣٥).

(٣) المبسوط للسرخسي (٩/٢٩)، البناية شرح الهداية (٤/١٨٥)، رد المحتار على الدر المختار (٢/٥٤٤)،

الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/١٦٠).

(٤) الحاوي الكبير (٤/١٠٠)، الوسيط (٢/٦٨٢)، مغني المحتاج (١/٢٩٥)، والمجموع (٧/٢٧٨)، تحفة الحبيب على شرح

الخطيب (حاشية البجيرمي على الخطيب) (٢/٤٥٥)، السراج الوهاج ص ١٦٨، الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/١٦٠).

(٥) المغني (٣/٢٩٦)، وينظر: الشرح الكبير على متن المنقح: (٣/٢٨٠).

(٦) عقد الجواهر (١/٢٩٥)، التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب (٣/٨٠)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/١٦٠).

(٧) المغني (٣/١٤٧).

(٨) الكنز الثمين ص ٩٤.

## المبحث الثاني

### أحكام الطيب للمحرم

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مس المحرم للطيب.

المطلب الثاني: المسائل المعاصرة في مس المحرم للطيب.

**المطلب الأول: مس المحرم للطيب**

وفيه سبع مسائل:

**المسألة الأولى: حكم مس المحرم للطيب:**

الطيب من محظورات الإحرام في البدن والثوب وقد أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب كما حكاه ابن المنذر وابن حزم وابن عبد البر وابن قدامة وغيرهم<sup>(١)</sup>، والأدلة من السنة على كون الطيب من محظورات الإحرام:

ما روي عن النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته: «ولا تمسوه طيباً»<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ: «ولا تحنطوه»<sup>(٣)</sup>. فلما منع الميت من الطيب لإحرامه، فالحي من باب أولى.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال فيما يجتنبه المحرم: (ولا ثوباً مسه الزعفران ولا ورس)<sup>(٤)</sup>. فهى المحرم عن الزعفران وفي ذلك تنبيه على ما فيه معنى الطيب، لأنه إذا منع من أدون الطيب فأعلاه بالمنع أولى.

**المسألة الثانية: حكم تطيب البدن قبل الإحرام:**

اختلف الفقهاء في التطيب قبل الإحرام على أقوال:

القول الأول: يستحب للمحرم رجلاً أو امرأة أن يتطيب في بدنه بأي نوع من أنواع الطيب سواء مما يبقى عينه كالمسك أو أثره كالعود والبخور ونحوه.

(١) الإجماع ص ٥٢، مراتب الإجماع ص ٤٢، الاستذكار (١٩/٤)، الشرح الكبير (٢٧٩/٣).

(٢) صحيح البخاري (٧٦/٢)، مسند أبي داود الطيالسي (٣٤٩/٤).

(٣) صحيح البخاري (٧٦/٢)، صحيح مسلم (٨٦٥/٢).

(٤) رواه البخاري (٣٦٦) واللفظ له، ومسلم (١١٧٧).

وهذا مذهب الحنفية، والصحيح عند الشافعية، ومذهب الحنابلة<sup>(١)</sup>.  
والقول الثاني: يكره للمحرم رجلاً أو امرأة أن يتطيب في بدنه بأي نوع من أنواع الطيب سواء مما يبقى عينه أو أثره، وهو قول مالك رَحِمَهُ اللهُ<sup>(٢)</sup>.  
والقول الثالث: يحرم على المحرم رجلاً أو امرأة التطيب بما يبقى عينه وهو وجه الشافعية وبعض المالكية<sup>(٣)</sup>.

والقول الرابع: يحرم على النساء التطيب بما يبقى عينه وهو وجه للشافعية<sup>(٤)</sup>.  
واستدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت<sup>(٥)</sup>.  
وجه الدلالة في ذلك:

فيه استحباب أن يتطيب المحرم قبل إحرامه بما شاء من الطيب، ولا يضره بقاؤه عليه بعد إحرامه إذا تطيب قبل إحرامه؛ لأن بقاء الطيب عليه ليس بابتداء منه وليس بمتطيب بعد الإحرام، وإنما المنهي عنه التطيب بعد الإحرام<sup>(٦)</sup>.

٢- عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: كأني أنظر إلى وبيص<sup>(٧)</sup> الطيب في مفارق<sup>(٨)</sup> رسول الله ﷺ وهو

(١) بدائع الصنائع (١٤٤/٢)، روضة الطالبين (٧/٣)، كشف القناع (٤٠٦/٣).

(٢) بداية المجتهد (٣٤٠/١)، التمهيد لابن عبد البر (٢٥٤/٢).

(٣) الأم (١٥٢/٢)، المجموع (١٩٥/٧)، التمهيد لابن عبد البر (٢٥٤/٢).

(٤) الأم (١٥٢/٢)، المجموع (١٩٥/٧).

(٥) صحيح مسلم (٨٤٦/٢)، المجتبى من سنن النسائي (١٣٧/٥) قال الألباني: صحيح.

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٣٠٢/١٩)، وينظر: الأم للشافعي (١٦٥/٢)، شرح النووي على مسلم (٢٧٢/٨)،

زاد المعاد هدي خير العباد (٢٢٤/٢)، إيقاظ همم أولي الأبصار ص ١١٥، المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد (١٥٢/١)، من أصول الفقه على منهج أهل الحديث ص ٤١.

(٧) الوبيص: البريق واللمعان. يقال: وبص وبيصاً؛ إذا لمع. وقال: وبيص الطيب، أي بريقه.

العين (١٧٠/٧)، وينظر: تهذيب اللغة (١٧٩/١٢)، لسان العرب (١٠٤/٧)، تاج العروس (٢٠٠/١٨)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٤٦٢/٣).

(٨) والمفروق والمفروق: وسط الرأس وهو الذي يُفَرَّقُ فِيهِ الشَّعْرُ، وَكَذَلِكَ مَفْرُقُ الطَّرِيقِ. لسان العرب (٣٠١/١٠)، وينظر:

المعجم الوسيط (٦٨٦/٢). قال: ومَفْرُقُ الرُّأْسِ: أحد شِقَيْهِ، والجمع مفارق. جمهرة اللغة، دار العلم للملايين (٧٨٥/٢).

محرم<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة في ذلك:

قال الطيبي رَحِمَهُ اللهُ: دل على أن بقاء أثر الطيب بعد الإحرام لا يضر، ولا يوجب فدية<sup>(٢)</sup>.

وأجيب عن أدلة أصحاب القول الأول بما يلي:

١- بأن هذا خاص بالنبي ﷺ بدلالة نهيه ﷺ الرجال عن التزعفر، ففي الصحيحين عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (نهى ﷺ أن يتزعفر الرجل)<sup>(٣)</sup> وقد ثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ (رؤي متزعفراً وهو مصفر لحيته ورأسه)<sup>(٤)</sup>.

فكان الزعفران خاصاً بالنبي ﷺ فكذلك التطيب عند الإحرام خاص به ﷺ<sup>(٥)</sup>.

٢- ويمكن حمل حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا على أن الطيب قبل الغسل وبالغسل ذهب الأثر فإنه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الإحرام<sup>(٦)</sup> لا سيما وأن الطيب كان ذرية كما جاء في صحيح مسلم. وهي مما يذهب بالغسل سريعاً<sup>(٧)</sup>.

٣- ويمكن حمل حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا على أن الطيب كان للجماع ولم يكن للإحرام فإنه ﷺ كان يؤثر عنه أنه يغتسل بعد الجماع قبل أن يعاوده<sup>(٨)</sup> فلا يبقى مع ذلك طيب ويقوي ذلك ويؤيده رواية (طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً)<sup>(٩)</sup> فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه.

(١) صحيح البخاري (١٣٦/٢)، صحيح مسلم (٨٤٧/٢)، حجة الوداع لابن حزم ص ١٣٥، السنن الكبرى للبيهقي (٥٢/٥).

(٢) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٧٥٦/٥)، المسائل التي اختلف فيها أئمة الحنفية الثلاثة في فقه العبادات ص ٦٦٧.

(٣) صحيح البخاري (٢١٩٨/٥).

(٤) صحيح مسلم (١٦٦٢/٣).

(٥) انظر: نصب الراية (١٩/٣)، فتح الباري (٣٩٩/٣).

(٦) صحيح مسلم (٨٤٧/٢).

(٧) المجموع (٢٠٠/٧)، فتح الباري (٣٩٩/٣).

(٨) المجموع (٢٠٠/٧)، نصب الراية (٢٠/٣)، فتح الباري (٣٩٩/٣).

(٩) صحيح مسلم (٨٤٩/٢).

واستدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

١- أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة أهل بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه جبة فقال: يا رسول الله إني أحرمت بعمرة وأنا كما ترى فقال ﷺ: (انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة وما كنت صانعاً في حجك فاصنعه في عمرتك)، وفي رواية: (عليه جبة متضمخ بطيب)<sup>(١)</sup>.

٢- أن عمر ﷺ وجد ريح طيب وهو بالشجرة فقال ممن ريح هذا الطيب فقال معاوية بن أبي سفيان مني يا أمير المؤمنين فقال منك لعمر الله فقال معاوية أن أم حبيبة طيبتني يا أمير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتغسله<sup>(٢)</sup>.

٣- عن ابن المنتشر عن أبيه قال سألت ابن عمر عن الطيب عند الإحرام قال: لأن أطلى بالقطران أحب إلي من ذلك<sup>(٣)</sup>.

٤- ولأنه في معنى المتطيب بعد إحرامه فيمنع منه<sup>(٤)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثالث:

ذهب أصحاب هذا القول إلى القول بحرمة التطيب بما يبقى عينه جمعاً بين الحديث الدال على النهي عن التطيب بنزع الجبة وغسل المعصفر وحديث عائشة الدال على التطيب بأنه ﷺ لما نهى الأعرابي في حديث أبي يعلى لأنه تطيب بمسك والمسك مما يبقى عينه<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب القول الرابع:

بأن التطيب يكره في حقهم في غير الإحرام فأولى أن يحرم علمهم في الإحرام<sup>(٦)</sup>.

وأجيب عن أدلة القائلين بمنع الطيب عند الإحرام بما يلي:

١- أما حديث يعلى فيجيب عنه بما يلي: أن ذلك الخلق - أي الطيب - إنما كان في الجبة لا في بدنه وإن ما في بدنه كان زعفران والرجل منهي عنه التزعفر في كل الأحوال فيستوي في النهي

(١) صحيح البخاري (٦٣٤/٢)، وصحيح مسلم (٨٣٦/٢ - ٨٣٧).

(٢) موطأ مالك (٣٢٩/١).

(٣) صحيح مسلم (٨٥٠/٢)، وسنن النسائي (٣٤٠/٢).

(٤) المجموع (١٩٩/٧).

(٥) المجموع (١٩٩/٧).

(٦) المجموع (١٩٥/٧).

عن المزعفر الحل والمحرم<sup>(١)</sup>.

- ٢- يحتمل أن الأعرابي استعمل الطيب بعد إحرامه وهو ممنوع منه<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أن حديث يعلى منسوخ بحديث عائشة فإن حديث يعلى كان عام حنين بالجعرانة سنة ٨ هـ وكان حديث عائشة في حجة الوداع سنة ١٠ هـ ووقع بينهما تعارض لا يمكن الترجيح معه لصحة الحديثين وعدم إمكان التأويل فيعمد إلى النسخ والمتأخر ناسخ للمتقدم<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أما ما استدلووا به مما أثر عن محمد بن المنتشر فمعارض بتتمة الحديث الدال على جواز التطيب فيحمل على أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يبلغه حديث عائشة وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع<sup>(٤)</sup>.
- ٥- وأما قولهم بأن التطيب خاص بالنبي ﷺ فيمنع بحديث عائشة الذي رواه أبو داود كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة فنضمخ جباهنا بالمسك المطيب عند الإحرام.
- ٦- وأما منع بعض الشافعية النساء من التطيب قياساً على الكراهة في الجمعة فغير سليم لورود النص عن عائشة فيما أخرجه أبو داود: (كنا نخرج مع النبي ﷺ إلى مكة نضمد جباهنا بالمسك المطيب) صريحاً ولا يقاس مع النص كما أن الحج لا يقاس على غيره لأنه يختلف عن سائر أحوال الحل في كثير من الأحكام.
- والراجح جواز الطيب قبل الإحرام في البدن رجلاً أو امرأة لفعل رسول الله ﷺ وقد أقر نساءه عليه وهو آخر ما كان منه ولو كان خاصاً به لبينه إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وخاصة أنه حج حجة الوداع وأمر بأخذ المناسك عنه وكان فعله من نسك الحج ما لم يقم دليل على التخصيص ولأنه ﷺ فرق بين ما قبل الإحرام وما بعد الإحرام فقد تطيب قبل الإحرام وأمر بعد الإحرام من وقصته دابته فمات أن يجنب الطيب. فدل على أنه من دخل النسك لا يجوز له التطيب بخلاف من تطيب ثم دخل في النسك رجلاً أو امرأة.

(١) المجموع (١٩٩/٧).

(٢) المجموع (١٩٩/٧)، فتح الباري (٣/٣٩٥).

(٣) المجموع (١٩٩/٧)، نصب الراية (٣/١٩)، فتح الباري (٣/٣٩٥).

(٤) المجموع (١٩٩/٧).



### المسألة الثالثة: حكم تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام:

اختلف العلماء في حكم تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام، على أقوال: القول الأول: جواز تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام ما لم ينزعه فإن نزعه حرم عليه لبسه، ووجبت الفدية، وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني: أن تطيب المحرم ثوبه قبل الإحرام لا يجوز، وإليه ذهب الحنفية وهو قول للشافعية ورواية عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

والقول الثالث: أن تطيب المحرم ثوبه قبل الإحرام مكروه، وإليه ذهب المالكية وهو قول للشافعية والحنابلة<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب القول الأول بقوله ﷺ: «لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران أو الورس»<sup>(٤)</sup>. وبالقياس على تطيب البدن فكما أنه يجوز تطيب البدن قبل الإحرام فكذلك يجوز تطيب ثوب الإحرام<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بالتفريق بين تطيب الثوب قبل الإحرام وتطيب البدن بأن تطيب الثوب يستديم ولا يستهلك ويذهب أثره كما هو الحال في تطيب البدن فناسب التفريق بينهما في الحكم<sup>(٦)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثالث بما روي عن عمر وابن عمر رضي الله عنهما في منع الطيب ومسسه وقالوا هذا يشمل الثوب كما يشمل البدن<sup>(٧)</sup>. والراجح هو عدم جواز تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام لأن ذلك هو الذي جاءت به السنة فلم يرو عن النبي ﷺ أنه كان يطيب ثوبه قبل الإحرام.

(١) الأم (٢/٢٢٠)، المجموع (٧/١٩٥)، الإنصاف (٣/٤٣٢)، كشف القناع (٢/٤٠٧).

(٢) المبسوط (٤/١٢٣)، إعانة الطالبين (٢/٣٠٨)، كشف القناع (٢/٤٠٧).

(٣) التمهيد (١٩/٣٠٩)، المجموع (٧/١٩٥)، الإنصاف (٣/٤٣٢).

(٤) صحيح البخاري (٢/١٣٧) ح ١٥٤٣، وينظر: صحيح مسلم (٢/٨٣٤) ح ١١٧٧.

(٥) المجموع (٧/١٩٦)، المغني (٣/١٥١).

(٦) حاشية ابن عابدين (٢/٤٨١)، بداية المجتهد (٧/٣١٧).

(٧) التمهيد (١٩/٣٠٩).

قال الشيخ ابن باز: (لا يجوز للمحرم أن يضع الطيب على الرداء والإزار)<sup>(١)</sup>، ثم قال: (أما الملابس فلا يطيبها عند الإحرام؛ لقوله: «لا تلبسوا شيئاً من الثياب مسه الزعفران أو الورس»<sup>(٢)</sup>). فالسنة أنه يتطيب في بدنه فقط، أما ملابس الإحرام فلا يطيبها، وإذا طيبها لا يلبسها حتى يغسلها أو يغيرها).

### المسألة الرابعة: حكم تطيب ثوب الإحرام بعد الإحرام:

لا خلاف بين أهل العلم في تحريم تطيب المحرم لثيابه، ويجب عليه الفدية<sup>(٣)</sup>.  
واستدلوا بعدة أدلة منها:

١- ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة، إذ وقع عن راحلته فوقصته، أو قال: فأوقصته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه، ولا تحنطوه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً»<sup>(٤)</sup>.  
وجه الدلالة في ذلك: أن الحنوط نوع من أنواع الطيب يستعمل في تجهيز الميت، وأنه لما منع الميت من الطيب لإحرامه، فالحيُّ أولى.

٢- ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما فيما يلبس المحرم من الثياب: «ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه زعفران أو ورس»<sup>(٥)</sup>. وبه احتج الشيخ ابن عثيمين على عدم الجواز في مجموع الفتاوى<sup>(٦)</sup>.  
وجه الدلالة في ذلك: أن الزعفران والورس نباتان طيباً الرائحة يُصبغ بهما، فهى المحرم عن

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١٢٦/١٧).

(٢) صحيح البخاري (١٣٧/٢) ح ١٥٤٣، وينظر: صحيح مسلم (٨٣٤/٢) ح ١١٧٧.

(٣) ينظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٣٤٦/٣)، البحر الرائق شرح كتر الدقائق (٣٤٥/٢)، مواهب الجليل (١٦١/٣)، مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل (٢٣٢/٤)، المبدع في شرح المقنع (١٧٠/٣)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٥٣٠/٣)، كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٥٩/٢)، فتح القدير (٤٣٢/٢)، مناسك الحج والعمرة والمشروع في الزيارة (٣٥/١).

(٤) صحيح البخاري (٧٦/٢)، (١٧/٣)، مسلم (٨٦٥/٢) ح ١٢٠٦، وينظر: مستخرج أبي عوانة (٢٧٠/٢)، حجة الوداع لابن حزم ص ١٧٤.

(٥) صحيح البخاري (١٣٧/٢)، وينظر: مسند أحمد (٥٠٠/٨)، سنن الدارقطني (٢٤٦/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (٧٧/٥)، شرح السنة للبيهقي (٢٣٧/٧).

(٦) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٩/٢٢).

الزعفران، والزعفران فيه تنبيهٌ على الكافور والمسك وما في معناهما من الطيب؛ لأنه إذا منع من أدون الطيب، فأعلاه بالمنع أولى.

ومن الإجماع: قال ابن قدامة المقدسي: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب<sup>(١)</sup>.

### المسألة الخامسة: حكم مس المحرم غير العامد للطيب:

من فعل شيئاً من محظورات الإحرام ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه، وسواء كان فيه إتلاف أو لم يكن، وهو مذهب الظاهرية<sup>(٢)</sup>، وطائفة من السلف<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن المنذر<sup>(٤)</sup>، وابن عثيمين<sup>(٥)</sup>.

واستدلوا بعدة أدلة منها:

- ١- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾<sup>(٦)</sup>.
  - ٢- قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.
  - ٣- قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup>.
  - ٤- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٩)</sup>.
- وجه الدلالة في ذلك: أن متعمداً وصف مناسب للحكم، فوجب أن يكون معتبراً؛ لأن الأوصاف

(١) المغني (٢٩٦/٣).

(٢) القوانين الفقهية ص ٩٣، وينظر: المحلى بالآثار (٢٩٤/٥).

(٣) القوانين الفقهية ص ٩٣، وينظر: الشرح الكبير لابن قدامة (٢٦٣/٣).

(٤) الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (٢٢٦/٣، ٢٢٧).

(٥) قال ابن عثيمين: والصحيح أن جميعها تسقط، وأن المعذور بجهل أو نسيان أو إكراه لا يترتب على فعله شيء إطلاقاً، لا في الجماع، ولا في الصيد، ولا في التقليم، ولا في لبس المخيط، ولا في أي شيء. الشرح الممتع على زاد المستقنع (٢٠٠/٧). وينظر أيضاً الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٩٨/٧، ١٩٩)، مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١١١/٢٢).

(٦) سورة البقرة، الآية: (٢٨٦).

(٧) سورة الأحزاب، الآية: (٥).

(٨) سورة النحل، الآية: (١٠٦).

(٩) سورة المائدة، الآية: (٩٥).

التي علق بها الأحكام إذا تبين مناسبتها لها صارت علة موجبة، يوجد الحكم بوجودها وينتفي بانتفائها، وإلا لم يكن للوصف فائدة<sup>(١)</sup>.

٥- عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

٦- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه مرفوعاً «أين الذي سأل عن العمرة؟ فأتي برجل فقال: «اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك». قلت لعطاء: أراد الإنقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات؟ قال: نعم<sup>(٣)</sup>. وجه الدلالة في ذلك: أنه لم يأمر الرجل الذي لبس الجبة وتضمخ بالطيب بالكفارة، وذلك بسبب جهله بالحكم، واكتفى بأمره أن ينزع الجبة ويغسل عنه أثر الطيب<sup>(٤)</sup>.

### المسألة السادسة: حكم شم المحرم للطيب:

اختلف العلماء في المحرم إذا شم طيب هل عليه فدية أم لا؟ على قولين: القول الأول: أن شم الطيب موجب للفدية، وهو قول عطاء<sup>(٥)</sup>، وأحد القولين في مذهب المالكية<sup>(٦)</sup>، وأصح القولين عند الشافعية<sup>(٧)</sup>، وهو مذهب الحنابلة<sup>(٨)</sup>. والقول الثاني: أن شم الطيب لا يوجب فدية، وهو مذهب الحنفية<sup>(٩)</sup>، وظاهر مذهب

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٩٦/٧).

(٢) سنن ابن ماجه (٦٥٩/١)، قال الألباني: صحيح. وينظر: المعجم الأوسط (١٦١/٨)، وحلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٣٥٢/٦)، والسنن الكبرى للبيهقي (١٣٩/٦).

(٣) صحيح البخاري (١٣٦/٢).

(٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٩٧/٤)، وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٢١/٤).

(٥) الشرح الكبير لابن قدامة (٢٧٠/٣).

(٦) الشرح الكبير لابن قدامة (٢٧٠/٣)، وينظر: مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل (١٥٤/٣).

(٧) النوازل في الحج ص ٢٠٣، وينظر: الأم للشافعي (١٦٥/٢)، المجموع شرح المهذب (٢٧١/٧).

(٨) النوازل في الحج ص ٢٠٣، وينظر: المغني لابن قدامة (٢٩٩/٣)، الشرح الكبير لابن قدامة (٢٧٠/٣)، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٢٣٩/١)، الشرح الكبير على متن المقنع (٢٧٠/٣)،

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/٣)، الفقه على المذاهب الأربعة (٥٨٤/١).

(٩) النوازل في الحج ص ٢٠٤، ٢٠٥، وينظر: الحاوي الكبير (١١١/٤)، المبسوط (١٢٣/٤)، (٢٩/٩)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٩١/٢)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٥٢/٢)، العناية شرح الهداية

المالكية<sup>(١)</sup>، وأحد قولين الشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول ابن حامد من الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب القول الأول بما يلي:

- ١- ما ورد عن جابر رضي الله عنه أنه سئل: أيشم المحرم الريحان والدهن والطيب؟ فقال: لا<sup>(٤)</sup>.
- ٢- وعن ابن عمر أنه كان يكره شم الريحان للمحرم<sup>(٥)</sup>.
- ٣- ولأنه شم الطيب قاصداً مبتدئاً به في الإحرام فحرم كما لو باشره يحققه أن القصد شمه لا مباشرته بدليل لو مس اليايس الذي لا يعلق بيده لم يكن عليه شيء ولو رفعه بخرقه وشمه لوجبت عليه الفدية ولو لم يبشره<sup>(٦)</sup>.
- ٤- ولأن القصد بالمنع ترك الترفه والتلذذ بالطيب كسائر المحظورات، والتلذذ بالطيب يكون تارة بالشم، وتارة يكون بالاستعمال في البشرة ثم شمه، فكان الاستعمال كالشم، بل الاستعمال يراد به الشم<sup>(٧)</sup>.
- ٥- ولأن المقصود من التطيب وجود رائحة الطيب، فإذا تعمد الشم فقد أتى بمقصود المحذور، بل اشتمامه للطيب أبلغ في الاستمتاع والترفه من حمل طيب لا يجد رائحته<sup>(٨)</sup>.

(٢٤/٣). الجوهرة النيرة (١٥٢/١)، البناءة شرح الهداية (١٧١/٤، ٣٢٩)، درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢٢١/١، ٢٣٩)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣/٣)، رد المحتار على الدر المختار (٥٤٤/٢)، فتح القدير (٢٤/٣).

(١) النوازل في الحج ص ٢٠٥، وينظر: المدونة (٤٥٩/١، ٢٦٠)، التهذيب في اختصار المدونة (٦٠٣/١)، الذخيرة للقرافي (٣١١/٣)، التاج والإكليل لمختصر خليل (٢٢٢/٤)، شرح مختصر خليل للخرشي (٣٥٠/٢)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١٥٤/٣، ١٥٦)، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني (٥٥١/١)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٦٠/٢)، منح الجليل (٣١٣/٢).

(٢) الحاوي الكبير (١٠٨/٤)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٦٥/٤)، المجموع شرح المهذب (٣٧٤/٧)، حاشية الجمل على شرح المنهج (٥٠٩/٢).

(٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٣/٣)، وينظر: شرح العمدة في الفقه لابن تيمية (٨٩/٣).  
(٤) الأم للشافعي (١٦٥/٢).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٢/٣)، وينظر: السنن الصغير للبيهقي (١٥٥/٢)، السنن الكبرى للبيهقي (٩٢/٥)، معرفة السنن والآثار (١٦٢/٧).

(٦) المغني (١٥٠/٣).

(٧) الحاوي الكبير (١١١/٤)، وينظر: الشرح الممتع على زاد المستقنع (١٣٩/٧)، النوازل في الحج ص ٢٠٤.

(٨) شرح العمدة في الفقه لابن تيمية (٨٨/٣)، وينظر النوازل في الحج ص ٢٠٤.

واستدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

١- حديث ابن عباس أن رجلاً كان مع رسول الله ﷺ فوقصته ناقته وهو محرم، فمات، فقال رسول الله ﷺ: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب، ولا تخمروا رأسه، ولا تحنطوه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً»<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال في ذلك: أن المقصود بالمنع ليس الشم، بل المس أو الوضع في الثوب والبدن، إذ لو كان الشم لما منع من ذلك الميت، إذ الميت بلا شك لن يشم الطيب<sup>(٢)</sup>.  
وأجيب عنه: أن المقصد بالمنع إذا بعث الميت أنه سيكون على هيئة المحرم، وإلا فالميت لن يترفه بتغطية رأسه، ومع ذلك هو ممنوع منها؛ لأنه يبعث يوم القيامة ملبياً<sup>(٣)</sup>.

٢- وعن عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن المحرم أيحل له أن يدخل البستان قال نعم ويشم الريحان.

٣- وعن أبي الزبير أنه سمع جابراً رضي الله عنه يسأل عن الريحان أيشمه المحرم والطيب والدفن فقال نعم.

٤- أن شم الطيب لا يوجب الفدية، قياساً على ما لو جلس أو اجتاز بسوق العطارين، إذ لا فدية عليه في الجلوس أو الاجتياز، وكذا في الشم، بل ولم يعرف عن النبي ﷺ ولا أصحابه أنهم كانوا ينهون عن المرور أو الجلوس إليهم للمحرم<sup>(٤)</sup>.

والراجع والله أعلم القول بتحريم تعمد شم المحرم للطيب لأن الطيب لا يتخذ للزينة ولا لإمطة الأذى ولا لغيره إنما يتخذ للرائحة فقط وفي الشم يحصل المقصود من استعمال الطيب.

### المسألة السابعة: فدية مس المحرم للطيب:

إذا تطيب المحرم عمداً فعليه الفدية وهذا باتفاق المذاهب الفقهية، فمن ارتكب شيئاً من محظورات الترفه من حلق أو قلم أظفاره أو غطى رأسه أو تطيب أو لبس مخيطاً، فإنه يجب عليه في كل ذلك فدية الأذى، فيخير بين: صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين - لكل

(١) صحيح مسلم (١٢٠٦).

(٢) النوازل في الحج ص ٢٠٥.

(٣) النوازل في الحج ص ٢٠٥.

(٤) النوازل في الحج ص ٢٠٥، ٢٠٦، وينظر: المبسوط للسرخسي (١٢٣/٤)، (٢٩/٩)، بدائع الصنائع في

ترتيب الشرائع (١٩١/٢).

مسكين نصف صاع - أو ذبح شاة. وهذا باتفاق المذاهب الفقهية الأربعة من الحنفية<sup>(١)</sup>، والمالكية<sup>(٢)</sup>، والشافعية<sup>(٣)</sup>، والحنابلة<sup>(٤)</sup>، وبه قال أكثر الفقهاء<sup>(٥)</sup>.  
والدليل قياساً على حلق الرأس المنصوص على الفدية فيه<sup>(٦)</sup>.  
فتحصل أن الأئمة الأربعة متفقون على أن فدية الطيب، وتغطية الرأس، واللبس، وتقليم الأظافر، كفدية حلق الرأس المنصوصة في آية الفدية.  
واختلفوا في المقدار الموجب للفدية من الطيب على قولين:  
القول الأول: الأئمة مالك، والشافعي، وأحمد لا فرق عندهم بين أن يطيب جسده كله أو عضوًا منه، أو أقل من عضو، فكل ذلك عندهم إن فعله قصدًا يآثم به، وتلزمه الفدية<sup>(٧)</sup>.  
والقول الثاني: وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا تجب عليه الفدية إلا إذا طيب عضوًا كاملاً، مثل الرأس، والفخذ، والساق، فإن طيب أقل من عضو فعليه الصدقة، وهي عندهم نصف صاع من بر أو صاع من غيره، كتمر وشعير<sup>(٨)</sup>.

(١) تبين الحقائق للزيلعي (٥٦/٢).

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة (٣٨٩/١)، وينظر: المدونة (٤١٣/١)، التلحين في الفقه المالكي (٣٨/١)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١٣٠/٢).

(٣) الحاوي الكبير (٢٢٧/٤)، وينظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (٣٩٣/١)، المجموع (٣٧٦/٧).

(٤) العدة شرح العمدة ص ١٩٤.

(٥) قال ابن حزم: روي عن ابن عباس، وعلقمة، ومجاهد، وإبراهيم النخعي وقتادة، وطاوس، وعطاء، كلهم قال في فدية الأذى: صيام ثلاثة أيام، أو نسك شاة، أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. المحلي بالآثار (٢٣٢/٥)، وينظر: أضواء البيان للشنقيطي (٤٠/٥).

(٦) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٢٩٨/٥، ٢٩٩).

(٧) مواهب الجليل (٢٢٨/٤)، وينظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢١٢/٤)، وبدائع الصنائع (١٨٩/٢، ١٩٠)، المجموع (٣٧٦/٧)، وتبيين الحقائق شرح كتر الدقائق (٥٢/٢).

(٨) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢١٢/٤)، وينظر: بدائع الصنائع (١٨٩/٢)، بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة ص ٥٠، فتح العزيز بشرح الوجيز (٤٦٠/٧)، شرح فتح القدير (٢٥/٣)، تبين الحقائق (٥٢/٢)، الفروع وتصحيح الفروع (٤٣٠/٥)، أضواء البيان (٥٩/٥، ٦٠).

## المطلب الثاني: المسائل المعاصرة في مس المحرم للطيب

وفيه أربع مسائل:

### المسألة الأولى: حكم مس طيب الكعبة:

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن مس طيب الكعبة بغير قصد لا فدية فيه، واستدلوا بحديث: «إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>(١)</sup>.

وأما إن مسها قاصداً فهل تجب عليه الفدية أو لا؟ اختلفوا على أقوال:

القول الأول: أن من مس طيب الكعبة قاصداً وهو يابس فلا فدية عليه، وإن مسه وهو رطب يعلق بيده فعليه الفدية وهذا قول الشافعية والحنابلة واختيار اللجنة الدائمة وابن عثيمين<sup>(٢)</sup>.

والقول الثاني: وذهب الحنفية إلى أن من مس طيب الكعبة فعليه الفدية سواء كان عامداً أو غير عامد<sup>(٣)</sup>.

والقول الثالث: أن من مس طيب الكعبة قليلاً كان أو كثيراً عامداً أو غير عامد فلا فدية عليه وهو قول ابن عمر وأنس بن مالك وعطاء ومذهب المالكية<sup>(٤)</sup>.

واستدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

١- عموم الأدلة التي تمنع المحرم من مس الطيب ومنها:

ما روي في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم فيما يلبس المحرم قال: «ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران»<sup>(٥)</sup>.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما، قال: بينا رجل واقف مع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة، إذ وقع عن راحلته

فوقصته أو قال: فأوقصته، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تمسوه»

(١) سنن ابن ماجه (٦٥٩/١) واللفظ له قال الألباني: صحيح. السنن الصغير للبيهقي (١٢٣/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١٣٩/٦).

(٢) الأم (١٥٢/٢)، المغني (١٥٠/٥)، فتاوى اللجنة الدائمة (١٨٦/١١)، الشرح الممتع (١٥٩/٧).

(٣) المبسوط (١٢٤/٤)، فتح القدير (٤٣٩/٢).

(٤) الشرح الكبير للدسوقي (٦٣/٢)، الذخيرة (٣١١/٣).

(٥) مسند أبي داود الطيالسي (٣٤٩/٣)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٨٣/٣)، صحيح مسلم (٨٣٥/٢)، سنن

النسائي (١٢٩/٥) وقال الألباني: صحيح. السنن الكبرى للبيهقي (٧٨/٥).



طيباً، ولا تخمروا رأسه، ولا تحنطوه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً»<sup>(١)</sup>.  
وجه الدلالة في ذلك: أن المحرم ممنوع من لبس الثوب الذي مسه الورس والزعفران، فمن باب أولى أن يكون ممنوعاً من لمس الطيب ويستوي في ذلك أن يكون الطيب موضوعاً على الكعبة أو على غيرها، وكذا منع من تطيب الميت بعد موته لأنه يبعث ملبياً، فمن باب أولى أن يمنع من الطيب حال حياته سواء أصابه من الكعبة أو من موضع آخر<sup>(٢)</sup>.

٢- القاعدة الشرعية: ترك المحظورات مقدم على فعل المأمورات<sup>(٣)</sup>، ودل عليها قوله ﷺ: «فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال في ذلك: أن ترك المحظور مقدم على فعل المأمور إذا تعارضاً، هذا إذا كان المأمور به واجباً فالمستحب من باب أولى وأحرى، ومس الطيب محظور من محظورات الإحرام المؤكدة، وتقبيل الحجر الأسود ومسح الركن اليماني مستحب، فإذا ترتب على فعل المستحب وقوع محظور فإنه يمنع من فعله.

٣- أما التفريق بين اليابس والرطب، فاليابس لا يؤثر ولا يبقى ريحه في بدنه ولا في ثوبه، أما الرطب فعكس ذلك، ولذ فرق بينهما في الحكم<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثاني بالأدلة السابقة، وسوا في ذلك بين العامد وغير العامد، ودليلهم على الاستواء في ذلك قول الكاساني فيمن استلم الحجر فأصاب يده من طيبه: إن عليه الكفارة؛ لأنه استعمل الطيب، وإن لم يقصد به التطيب، ووجوب الكفارة لا يقف على القصد<sup>(٦)</sup>.  
والجواب على هذا من أوجه:

الوجه الأول: أن الفدية تسقط مع الخطأ، لأدلة منها قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن سَيِّئًا

(١) صحيح البخاري (١٧/٣) واللفظ له، مسند أبي داود الطيالسي (٣٤٩/٤)، مسند الشافعي ص ٣٥٧، سنن النسائي (١٩٦/٥) وقال الألباني: صحيح. السنن الكبرى للبيهقي (٥٥٠/٣).  
(٢) المبسوط (١٢٤/٤).

(٣) تكلم أهل العلم على هذه القاعدة، ينظر في مجموع الفتاوى (٨٥/٢٠)، الفوائد لابن القيم ص ١٢١.  
(٤) صحيح البخاري (٩٤/٩) واللفظ له، مسند الإمام أحمد (٤٩٠/١٣)، سنن النسائي (١١٠/٥) قال الألباني: صحيح.

(٥) النوازل في الحج ص ٢٢٠، وينظر في الحاوي (١١٣/٤).

(٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٩١/٢).

أَوْ أَخْطَأْنَا»<sup>(١)</sup>، وقوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه»<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثاني: أن الطيب لغير المتعمد تسقط فديته بدليل خاص وهو حديث أبي يعلى بن أمية قال: أن رجلاً أتى النبي ﷺ وهو بالجعرانة، وعليه جبة وعليه أثر الخلق - أو قال: صفرة - فقال: كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي؟ فأنزل الله على النبي ﷺ فستر بثوب، ووددت أني قد رأيت النبي ﷺ وقد أنزل عليه الوحي، فقال عمر: تعال أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ وقد أنزل الله عليه الوحي؟ قلت: نعم. فرفع طرف الثوب، فنظرت إليه له غطيط - وأحسبه قال: كغطيط البكر - فلما سري عنه قال: «أين السائل عن العمرة؟ أخلع عنك الجبة، واغسل أثر الخلق عنك، وأنق الصفرة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجك»<sup>(٤)</sup>.

وأنه لم يأمره بالفدية مع مسألته عما حصل، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز إجماعاً، فدل على أنه عذره لجهله، والجاهل والناسي والمخطئ واحد.

الوجه الثالث: أن هذا لم يتعمد المخالفة فلا يعتبر عاصياً بفعله، وغير العاصي لا فدية عليه ولا إثم<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

١- ما روي عن جابر عن أبي جعفر قال: رأيت ابن عمر خرج من الكعبة وصدره أصفر من طيبها وهو محرم<sup>(٦)</sup>.

وجه الاستدلال في ذلك: أن هذا الفعل ورد عن بعض الصحابة منهم ابن عمر وأنس ولم

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٨٦).

(٢) سورة الأحزاب، الآية: (٥).

(٣) سنن ابن ماجه (٦٥٩/١) واللفظ له قال الألباني: صحيح. السنن الصغير للبيهقي (١٢٣/٣)، السنن الكبرى للبيهقي (١٣٩/٦).

(٤) صحيح البخاري (٥/٣)، صحيح مسلم (٨٣٦/٢)، سنن أبي داود (١٦٤/٢) قال الألباني: صحيح. والمعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية (٢٥١/٢٢)، والسنن الكبرى للبيهقي (٨٩/٥).

(٥) النوازل في الحج ص ٢٢١، وينظر: المغني (٣٩٢/٥)، المجموع (٣٣٨/٧)، الشرح الممتع لابن عثيمين (٢٢٤/٧).

(٦) مسند ابن الجعد ص ٣٢٧، مصنف ابن أبي شيبة (٢٠٩/٣).

يغسلوه مع علمهم بأن طيب الكعبة له حكمه الخاص<sup>(١)</sup>.

ويجاب عن ذلك: أن ما ذكر من فعل ابن عمر فهو ضعيف؛ لأن فيه جابر بن يزيد الجعفي وقال عنه في التقريب: جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي ضعيف رافضي من الخامسة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة اثنين وثلاثين<sup>(٢)</sup>.

وأما ما روي عن أنس فضعيف قال: صالح بن حيان القرشي الكوفي ضعيف من السادسة<sup>(٣)</sup>. وعلى فرض صحته فيحتمل أن يكون الخلق لا طيب فيه، وإنما هو من المعصفر ونحوه مما له لون فحسب، أما لو كان فيه مسك أو غيره من الطيب لما تركه أنس لصراحة نهي المحرم عنه<sup>(٤)</sup>.

٢- أن داخل البيت لا يكاد يسلم من مس ذلك الطيب؛ لأنه يستحب له القرب من الكعبة وتقبييل الحجر والمسح على الركنين.

والجواب عن هذا: بأن ترك المحذور وهو الطيب مقدم على فعل المستحب.

### المسألة الثانية: حكم مس الصابون المطيب وما في حكمه من المنظفات:

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الصابون المطيب بالرياحين، والنعناع، ونحوها مما لم يتخذ للتطيب يجوز استعماله، أما إذا كان مطيبًا بما يتخذ للتطيب كالمسك ونحوه فلا يجوز استعماله، وهذا القول هو قول المالكية<sup>(٥)</sup>، وهو اختيار ابن عثيمين<sup>(٦)</sup>.

والقول الثاني: أن الصابون المطيب يجوز استعماله كالدهن المطيب إذا كان الصابون هو الغالب فيه، ومن رآه سماه صابونًا، أو يسمى شامبو أو نحو ذلك، ما دام أن الطيب لم يغلب

(١) النوازل في الحج ص ٢٢٢.

(٢) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص ١٩٢، ١٩٣.

(٣) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني ص ٤٤٤.

(٤) النوازل في الحج ص ٢٢٣.

(٥) الذخيرة للقرافي (٣/٣١١)، وينظر: المدونة (١/٤١٣)، مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل (٣/١٥٤)، (١٥٥).

(٦) قال ابن عثيمين: فإن كان الصابون مطيبًا فإنه لا يجوز للمحرم أن يتنظف به لا في يديه ولا في رأسه ولا في بقية جسده. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٢٢/١٥٩).

على اسمه، فيجوز استعماله مطلقًا، سواء على وجه التنظيف أو نحو ذلك، وإن كان الطيب هو الغالب ومن رآه سماه طيبًا فلا يجوز استعماله، وهو مذهب الحنفية<sup>(١)</sup>، واختيار ابن باز<sup>(٢)</sup>.  
والقول الثالث: أن الصابون المطيب لا يجوز استعماله للمحرم مطلقًا بجميع أنواعه كالدهن المطيب، وهو قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup>، ومذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، واختاره محمد ابن إبراهيم آل الشيخ<sup>(٦)</sup>.

واستدل أصحاب القول الأول إذا كان مطيبًا بما يتخذ للطيب بأدلة منع الطيب، وقالوا: إن الصابون المطيب لا فرق في الطيب من أن يكون منفردًا أو أن يكون مخلوطًا بغيره. وأما إذا كان الصابون المعطر بما لا يتخذ للطيب فإنه يجوز استعماله، قالوا: فإذا كان مطيبًا بروائح زكية كروائح الفواكه، والرياحين، والنعناع، ونحوها.. فإن هذا لا بأس به، ومما يدل لهذا أن نبات الصحراء والفواكه اتفق العلماء على أن شمها أنه لا بأس به للمحرم، ثم إن هذه لا تسمى طيبًا، ولا يتطيب بها، وشم هذه الروائح لا يوجب فدية عند جميع أهل العلم<sup>(٧)</sup>.  
واستدل أصحاب القول الثاني بأن من استعمل الصابون المطيب لا يعتبر متطيبًا، ولا يسمى ذلك الصابون طيبًا<sup>(٨)</sup>.

وسئل الشيخ ابن باز عن حكم غسل اليدين بصابون معطر مثل اللوكس أثناء الإحرام؟ فأجاب: لا حرج في ذلك إن شاء الله؛ لأنه لا يسمى طيبًا، ولا يعتبر مستعمله متطيبًا، لكن لو

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٢٢/٤)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١٩١/٢)، الموسوعة الفقهية الكويتية (٣٠٣/٢٦، ٣٠٤).

(٢) مجموع فتاوى ابن باز (١٢٦/١٧، ١٢٧، ١٢٨).

(٣) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٢٣/٤)، بدائع الصنائع بترتيب الشرائع (١٩١/٢).

(٤) ينظر: الأم للشافعي (١٦٥/٢)، الحاوي الكبير (١١٠/٤) المذهب في فقه الإمام الشافعي (٣٨٤/١)، نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٦٨/٤)، المجموع شرح المذهب (٢٧٤/٧).

(٥) ينظر: المغني لابن قدامة (٢٩٨/٣)، الشرح الكبير على متن المقنع (٢٨٠/٣).

(٦) فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ (٢٢٥/٥).

(٧) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٥٩/٢٢)، وينظر: الشرح الكبير على متن المقنع (٢٨٢/٣)، المبدع في شرح المقنع (١٣٥/٣)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٤٧٠/٣)،

كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٣٠/٢).

(٨) مجموع فتاوى ابن باز (١٢٦/١٧، ١٢٧، ١٢٨).

ترك ذلك واستعمل صابوناً آخر من باب الورع كان أفضل وأحسن؛ لقول النبي ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب القول الثالث بعموم الأدلة التي نهت عن استعمال المحرم للطيب، ومنها: قول النبي ﷺ: «ولا ثوباً مسه الزعفران ولا الورس»<sup>(٢)</sup>؛ لأن الزعفران والورس هما من أنواع الطيب، وحديث المحرم الذي وقصته ناقته.

### المسألة الثالثة: حكم تناول الطعام والشراب الذي وضع فيه شيء من الزعفران أو غيره من النباتات العطرية:

اتفق عامة أهل العلم على أن الزعفران وغيره من الطيب إذا خلط بمأكول أو مشروب ثم طبخ على النار فذهب لونه وريحه وطعمه، فإنه يجوز للمحرم أكله وشربه ولا فدية في ذلك<sup>(٣)</sup>. واختلفوا في الطعام أو الشراب الذي وضع فيه زعفران أو غيره من الطيب وبقيت صفاته أو شيء منها، هل يجوز للمحرم تناوله أم لا؟ على ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن الزعفران وغيره من الطيب إذا وضع في الطعام، أو الشراب فذهب طعمه وريحه وبقي لونه جاز للمحرم تناوله سواء طبخ أم لا، وهو الصحيح من مذهب الشافعية<sup>(٤)</sup>، والحنابلة<sup>(٥)</sup>، واختيار الشيخ محمد بن عثيمين<sup>(٦)</sup>.

**والقول الثاني:** أن الزعفران وغيره من الطيب إذا وضع في الطعام أو الشراب، فطبخ جاز

(١) مجموع فتاوى ابن باز (١٢٦/١٧)، وينظر الحديث: مسند الإمام أحمد (٢٣/٢٠)، صحيح البخاري (٥٣/٣).

(٢) مسند أبي داود الطيالسي (٣٤٩/٣)، مسند الإمام أحمد (١٣٧/٨)، صحيح البخاري (٣٩/١)، صحيح مسلم (٨٣٥/٢).

(٣) ينظر: الحاوي الكبير (١١٠/٤)، مختصر المزملي (١٦٣/٨)، مختصر اختلاف العلماء (٢٣٠/٢)، التهذيب في اختصار المدونة (٦٠٥/١)، التاج والإكليل (٢٣٠/٤)، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع (١٥/٤).

(٤) ينظر: الحاوي الكبير (١١١/٤)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (١٥٩/٤).

(٥) ينظر: المغني لابن قدامة (٢٩٧/٣)، كشف القناع عن متن الإقناع (٤٢٩/٢، ٤٣٠).

(٦) مجموع رسائل وفتاوى فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٦٠/٢٢).

- تناوله، سواء ذهب ريحه أو لا، وهو مذهب الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup>.
- والقول الثالث: أن المحرم لا يستعمل الطعام الذي وضع فيه الزعفران أو غيره من الطيب إذا بقي شيء من صفاته، وهو قول القاسم بن محمد، وجعفر بن محمد، وقول للشافعي<sup>(٣)</sup>. واستدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:
- ١- ما روي عن ابن عمر قال: لا بأس بالخبيص<sup>(٤)</sup> والخشكنانج<sup>(٥)</sup> المصفر يأكله المحرم<sup>(٦)</sup>. وجه الاستدلال في ذلك: أن ما ورد عن ابن عمر محمول على ما ذهب ريحه وبقي لونه من الزعفران ونحوه من الطيب.
- وَرَدَّ بَأْنِ أَثَرِ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ ضَعْفٌ، وَعَلَى فِرْضِ صِحَّتِهِ فَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى ذَهَابِ الرِّيحِ مِنَ الْخَشْكِنَانِجِ، وَحَمَلَهُ عَلَى مَا ذَهَبَ رِيحُهُ دُونَ غَيْرِهِ تَحْكُمُ ظَاهِرُ<sup>(٧)</sup>.
- ٢- أن العصفر أشهر لوناً من الزعفران ولم يرد فيه الفدية بإيجاب استعماله<sup>(٨)</sup>. واستدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:
- ١- ما روي عن ابن عمر أنه كان يأكل الخُشْكِنَانِجَ الأصفر والخبيص وهو محرم ويوضحه ما ورد عن طاوس وعطاء أنهما كانا لا يريان بأساً بالخبيص الأصفر للمحرم، ويقولان: ما مسته النار فلا بأس به<sup>(٩)</sup>.
- ٢- أن القصد بهذا الطعام التغذي لا التطيب؛ لأن الزعفران ونحوه في الأصل لا يتغذى به، وإنما

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي (١٢٤/٤)، المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٤٥٤/٢).

(٢) ينظر: الذخيرة للقرافي (٣١٢/٣)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (١٥٢/٣).

(٣) النوازل في الحج ص ٢١٦، وينظر: الحاوي الكبير (١١٠/٤)، فتح العزيز بشرح الوجيز (٤٥٨/٧)، المجموع شرح المهذب (٢٧٣/٧).

(٤) الخبيص: الحلواء المخبوصة. لسان العرب (٢٠/٧)، وينظر: مختار الصحاح ص ١٩٦.

(٥) الخشكنانج هو: دقيق السميد الفائق يعجن بماء الورد المطيب. ينظر: التذكرة الحمدونية لابن حمدون (١٢٤/٩، ١٢٥).

(٦) السنن الكبرى للبيهقي (٩٣/٥).

(٧) النوازل في الحج ص ٢١٢.

(٨) الحاوي الكبير (١١١/٤).

(٩) مصنف ابن أبي شيبة (١٦٦/٣)، المغني لابن قدامة (٢٩٧/٣).

- جعل تبعًا للطعام بخلاف ما لة أكل الزعفران ونحوه بدون طعام<sup>(١)</sup>.
- ٣- أن النار غيرت الطيب وصار طعامًا بعد أن كان طيبًا، فكان الطبخ مؤثرًا فيه دون ما سواه<sup>(٢)</sup>.  
واستدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:
- ١- أن الاستمتاع به والترفيه به حاصل من حيث المباشر فأشبهه ما لو كان نبيأ<sup>(٣)</sup>.
- ٢- أن المقصود من الطيب رائحته وهي باقية<sup>(٤)</sup>.
- ٣- أن لون الزعفران مقصود كطعمه، ولأن بقاء لونه دليل على بقاء رائحته، وإن خفي<sup>(٥)</sup>.  
مما سبق يتضح أن الراجح - والله أعلم - هو القول الثاني، أن الزعفران وغيره من الطيب إذا وضع في الطعام أو الشراب، فطبخ جاز تناوله، سواء ذهب ريحه أو لا، وذلك لقوة أدلته.

### المسألة الرابعة: حكم استخدام معجون الأسنان:

قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب<sup>(٦)</sup>.  
فينظر في معجون الأسنان: إذا خلا من الطيب فلا حرج من استعماله؛ لأن ما يوضع فيه عادة هو نكهة لها رائحة محببة للنفس وليست مما يتطيب به الإنسان، وسئل عنه الشيخ ابن عثيمين فأجاب: وأما معجون الأسنان فلا بأس به؛ لأن رائحته ليست رائحة طيب، ولكنها رائحة زكية ونكهة طيبة، وكذلك الصابون لا بأس باستعماله؛ لأنه ليس طيبًا ولا مطيبًا، ولكن فيه رائحة زكية طيبة<sup>(٧)</sup>.

(١) المبسوط للسرخسي (١٢٤/٤).

(٢) الذخيرة للقرافي (٣١٢/٣).

(٣) المغني (١٥٠/٣).

(٤) المغني (١٥٠/٣).

(٥) الحاوي الكبير (١١٠/٤).

(٦) المغني لابن قدامة (٢٩٣/٣).

(٧) مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١٥٤/٢٢، ١٥٥)، (١٨٩/٢٤، ١٩٠).

## الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

أهم نتائج البحث التي توصلت إليها كما يلي:

- ١- المراد بالمس هو اللمس والإفضاء باليد من غير حائل وقيل: اللمس خاصٌ باليد والمسُّ عامٌ فيها وفي سائر الأعضاء.
- ٢- المراد بالإحرام نية الدخول في النسك.
- ٣- ضابط الطيب هو ما اتخذته الناس طيباً من أي نوع كان.
- ٤- الطيب من محظورات الإحرام في البدن والثوب وقد أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب.
- ٥- الراجح جواز الطيب قبل الإحرام في البدن رجلاً أو امرأة.
- ٦- الراجح هو عدم جواز تطيب ثياب الإحرام قبل الإحرام.
- ٧- لا خلاف بين أهل العلم في تحريم تطيب المحرم لثيابه بعد الإحرام.
- ٨- من فعل شيئاً من محظورات الإحرام ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه، ومن ذلك مس الطيب.
- ٩- الراجح هو القول بتحريم تعمد شم المحرم للطيب.
- ١٠- إذا تطيب المحرم عمداً فعليه الفدية وهذا باتفاق المذاهب الفقهية، فيُخَيَّرُ بين: صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين - لكل مسكين نصف صاع - أو ذبح شاة.
- ١١- ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن مس طيب الكعبة بغير قصد فلا فدية عليه، وأما إن مسها قاصداً فهل تجب عليه الفدية أو لا؟ اختلفوا على أقوال.
- ١٢- اختلف العلماء في مسألة مس المحرم للصابون المطيب على أقوال.
- ١٣- الراجح أن الزعفران وغيره من الطيب إذا وضع في الطعام أو الشراب جاز تناوله سواء ذهب ريحه أو لا، لخروجه عن مسمى الطيب.
- ١٤- معجون الأسنان إذا خلا من الطيب فلا حرج من استعماله.



## فهرس المراجع

١. الأحكام الفقهية وأدلتها الشرعية على مذهب السادة الحنفية، دار الكتب العلمية.
٢. اختلاف الأئمة العلماء ليحيى بن هبيرة، المحقق: السيد يوسف أحمد، ط. دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣. اختلاف الفقهاء، أضواء السلف.
٤. إرشاد المسترشد في تهذيب مذاهب أئمة الهدى في الفقه وأدلتها، مكتبة العبيكان.
٥. الأساس في السنة لسعيد حوى (المتوفى ١٤٠٩هـ)، ط. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٦. الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر (المتوفى: ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، ط. مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر.
٨. الأم للشافعي، دار المعرفة.
٩. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية.
١٠. أوجز المسالك إلى موطأ مالك، دار الكتب العلمية.
١١. الإيضاح في مناسك الحج والعمرة للنووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) لعبد الفتاح حسين، ط. دار البشائر الإسلامية، بيروت - المكتبة الأمدادية، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٢. إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار، دار المعرفة.
١٣. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، دار الكتاب الإسلامي.
١٤. بحر المذهب للرويانى (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: طارق فتحي السيد، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
١٥. بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: ٥٩٣هـ)، ط. مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة.

١٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الحديث.
١٧. بدائع الصنائع، دار الكتب العلمية.
١٨. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية.
١٩. البناية شرح الهداية، لبدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. البيان في مذهب الشافعي، دار المنهاج جدة.
٢١. البيان والتحصيل دار الغرب الإسلامي.
٢٢. تاج العروس، دار الهداية.
٢٣. التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية.
٢٤. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الأميرية.
٢٥. التجريد للقدوري (المتوفى: ٤٢٨هـ)، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، أ. د محمد أحمد سراج، أ. د علي جمعة محمد، ط. دار السلام - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٦. تحرير الفتاوى لأبي زرعة العراقي (٧٦٢هـ - ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن فهيم محمد الزواوي، ط. دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٢٧. تحفة الحبيب على شرح الخطيب = حاشية البجيرمي على الخطيب للبُجَيْرِمِيِّ المصري الشافعي (المتوفى: ١٢٢١هـ)، ط. دار الفكر، سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٨. تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، ط. المكتبة التجارية الكبرى بمصر، عام النشر: ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م.
٢٩. التذكرة الحمدونية لابن حمدون، دار صادر.
٣٠. التعريفات الفقهية، المؤلف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط. دار الكتب العلمية (إعادة صف للطبعة القديمة في باكستان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣١. التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف علي مذهب أحمد لأبي يعلى الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٣٢. تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، ط. دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٣. التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب بن علي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ)، تحقيق: أبو أويس محمد بو خبزة الحسيني التطواني، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٤. التمهيد لابن عبد البر على موطأ الإمام مالك، وزارة الأوقاف المغربية.
٣٥. التنبيه في الفقه الشافعي للشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، إعداد: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ط. عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٦. تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي.
٣٧. التهذيب في اختصار المدونة، ط. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث.
٣٨. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لخليل بن إسحاق المالكي (المتوفى: ٧٧٦هـ)، بتحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط. مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٩. التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ)، ط. عالم الكتب القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٠. تيسير الملك الجليل لجمع الشروح وحواشي الخليل، ط. دار الكتب العلمية.
٤١. جمهرة اللغة، دار العلم للملايين.
٤٢. الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية.
٤٣. حاشية ابن عابدين ط. دار الفكر، سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٤. حاشية البجيرمي على شرح المنهج، مطبعة الحلبي.
٤٥. حاشية الجمل على شرح المنهج، ط. دار الفكر.

٤٦. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ط. دار الفكر، وطبعة عيسى الحلبي بمصر.
٤٧. حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (المتوفى ١٣٩٢هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.
٤٨. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، دار الفكر، وطبعة دار المعرفة.
٤٩. حاشيتنا قليوبي وعميرة، دار الفكر.
٥٠. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي (المتوفى: ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، وطبعة دار الفكر.
٥١. حجة الوداع لابن حزم، بيت الأفكار الدولية.
٥٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم ط. السعادة، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٥٣. حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، مؤسسة الرسالة.
٥٤. حواشي على ملتنقى الأبحر في الفقه على المذهب الحنفي، دار الكتب العلمية.
٥٥. درر الحكام شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية.
٥٦. الدين الخالص للسبكي، تحقيق أمين محمود خطاب، ط. المكتبة المحمودية السبكية، الطبعة الرابعة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٧. الذخيرة للقرافي، دار الغرب الإسلامي.
٥٨. رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، ط. دار الفكر-بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. وطبعة دار إحياء التراث العربي.
٥٩. روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، ط. المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
٦٠. زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة.
٦١. السراج الوهاج على متن المنهاج، المؤلف: العلامة محمد الزهري الغمراوي (المتوفى: بعد ١٣٣٧هـ)، ط. دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.

٦٢. سنن ابن ماجه، دار إحياء الكتب العربية.
٦٣. سنن أبي داود (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط. مؤسسة الرسالة.
٦٤. سنن الترمذي، مطبعة مصطفى بابي الحلبي.
٦٥. سنن الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٦٦. السنن الصغير للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، ط. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي. باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٦٧. السنن الكبرى للبيهقي دار الكتب العلمية.
٦٨. السنن الكبرى للنسائي، مؤسسة الرسالة.
٦٩. شرح الزرقاني. طبعة دار الفكر.
٧٠. شرح الزركشي، دار العبيكان.
٧١. شرح السنة للبعوي، المكتب الإسلامي، دمشق.
٧٢. شرح العمدة في الفقه لابن تيمية مكتبة العبيكان.
٧٣. الشرح الكبير على متن المقنع، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٨٢هـ)، ط. دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار. ط. دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧٤. الشرح الممتع لابن عثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، ط. دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
٧٥. شرح المنهاج مع حاشية قليوبي، طبعة مصطفى الحلبي، بمصر.
٧٦. شرح النووي على مسلم (المتوفى: ٦٧٦هـ)، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

٧٧. شرح حدود ابن عرفة، المكتبة العلمية.
٧٨. شرح زروق على متن الرسالة أعتنى به: أحمد فريد المزيدي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٧٩. شرح صحيح البخاري لابن بطال (المتوفى: ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط. مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٨٠. شرح عمدة الفقه لعبد الله بن عبد العزيز الجبرين، مكتبة الرشد.
٨١. شرح فتح القدير، دار الفكر. وطبعة دار صادر.
٨٢. شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر.
٨٣. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الكتب العلمية.
٨٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين.
٨٥. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، مؤسسة الرسالة.
٨٦. صحيح البخاري، دار طوق النجاة.
٨٧. صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
٨٨. طح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي.
٨٩. طلبه الطلبة، المطبعة العامرة.
٩٠. العدة شرح العمدة عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، أبو محمد بهاء الدين المقدسي (المتوفى: ٦٢٤هـ)، تحقيق: دار الحديث، القاهرة، تاريخ النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٩١. العزيز شرح الوجيز الرافي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، تحقيق: علي محمد عوض - عادل أحمد عبد الموجود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٩٢. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، لابن شاس (المتوفى: ٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د حميد بن محمد لحمير، ط. دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٩٣. العناية شرح الهداية، دار الفكر، دار الكتب العلمية.

٩٤. العين، دار ومكتبة الهلال.
٩٥. غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، دار المعرفة.
٩٦. الغرر المبية في شرح البهجة الوردية، المطبعة الميمنية.
٩٧. الفائق في غريب الحديث والأثر، دار المعرفة.
٩٨. فتاوى أركان الإسلام لابن عثيمين، دار الثريا.
٩٩. فتاوى الحج لابن عثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، ط. دار بن القيم.
١٠٠. فتاوى اللجنة الدائمة ط. رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع - الرياض.
١٠١. فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة.
١٠٢. فتح العزيز بشرح الوجيز الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، الناشر: دار الفكر.
١٠٣. فتح القدير للكمال ابن الهمام، دار الفكر.
١٠٤. فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، دار الفكر.
١٠٥. الفروع وتصحيح الفروع لابن مفلح، مؤسسة الرسالة، ودار المؤيد.
١٠٦. الفقه الإسلامي وأدلته لهبة الزحيلي، ط. دار الفكر - سورية - دمشق.
١٠٧. فقه السنة، دار الكتاب العربي.
١٠٨. الفقه على المذاهب الأربعة، دار الكتب العلمية.
١٠٩. الفواكه الدواني للنفاوي (المتوفى: ١١٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر، تاريخ النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١١٠. الفوائد لابن القيم، دار الكتب العلمية.
١١١. القاموس الفقهي لغة واصطلاحًا، تأليف: سعدي أبو جيب، ط. دار الفكر. دمشق - سورية، الطبعة: تصوير ١٩٩٣م، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١١٢. القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة.

١١٣. القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، المكتبة العصرية.
١١٤. القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، ط. دار ابن حزم، بيروت.
١١٥. الكافي في فقه الإمام أحمد، دار الكتب العلمية.
١١٦. الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر، مكتبة الرياض الحديثة.
١١٧. كشف القناع عن متن الإقناع، دار الكتب العلمية.
١١٨. كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار الخير.
١١٩. كنز الراغبين شرح مناهج الطالبين، دار الكتب العلمية.
١٢٠. اللباب في شرح الكتاب، دار الكتاب العربي.
١٢١. لسان العرب، طبعة دار صادر.
١٢٢. المبدع في شرح المقنع، دار الكتب العلمية.
١٢٣. المبسوط للسرخسي، (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دراسة وتحقيق: خليل محي الدين الميس، ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٤. المجتبى من السنن، مكتب المطبوعات الإسلامية.
١٢٥. مجلة البحوث الإسلامية، ط. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد.
١٢٦. مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية.
١٢٧. مجموع الفتاوى لابن تيمية ط. مجمع الملك فهد.
١٢٨. المجموع شرح المذهب، دار الفكر.
١٢٩. مجموع فتاوى ابن باز (المتوفى: ١٤٢٠هـ)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.
١٣٠. مجموع فتاوى ابن عثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السلیمان، الناشر: دار الوطن - دار الثريا، الطبعة: الأخيرة - ١٤١٣هـ.
١٣١. المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لعبد السلام بن تيمية الجد، أبو البركات،



- مجد الدين (المتوفى: ٦٥٢هـ)، ط. مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٣٢. المحكم والمحيط لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٣٣. المحلى بالآثار لابن حزم الأندلسي (المتوفى: ٤٥٦هـ)، ط. دار الفكر - بيروت.
١٣٤. المحيط البرهاني في الفقه النعماني، لبرهان الدين الحنفي (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
١٣٥. مختار الصحاح لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط. المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٣٦. مختصر اختلاف العلماء، للطحاوي، دار البشائر.
١٣٧. مختصر الإنصاف والشرح الكبير، مطابع الرياض.
١٣٨. مختصر المزني (المتوفى: ٢٦٤هـ)، ط. دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
١٣٩. مختصر خلافيات البيهقي، مكتبة الرشد.
١٤٠. المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخریجات الأصحاب، دار العاصمة.
١٤١. المدونة، دار الكتب العلمية.
١٤٢. مراتب الإجماع لابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، ط. دار الكتب العلمية - بيروت.
١٤٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت.
١٤٤. المسالك في المناسك لأبي منصور الكرمانی بتحقیق الشیخ الشریم، دار البشائر.
١٤٥. المسائل التي اختلف فيها أئمة الحنفية الثلاثة في فقه العبادات، دار الكتب العلمية.
١٤٦. مستخرج أبي عوانة (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٤٧. مسند ابن الجعد، ط. مؤسسة نادر.
١٤٨. مسند أبي داود الطيالسي، دار هجر.
١٤٩. مسند أحمد، طبعة الرسالة.
١٥٠. مسند الشافعي، دار الكتب العلمية.
١٥١. مصنف ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد.
١٥٢. مطالب أولي النهى لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي (المتوفى: ١٢٤٣هـ)، ط. المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٥٣. المعجم الأوسط للطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين - القاهرة.
١٥٤. المعجم الكبير للطبراني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
١٥٥. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، دار الفضيلة.
١٥٦. المعجم الوسيط، دار الدعوة.
١٥٧. معجم ديوان الأدب، ط مؤسسة دار الشعب.
١٥٨. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعي - حامد صادق قنبي، ط. دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٥٩. معجم مقاييس اللغة، دار الفكر.
١٦٠. معرفة السنن والآثار للبيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي، ط. جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق - بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
١٦١. المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي.
١٦٢. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، ط. دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٦٣. المغني في فقه الإمام أحمد لموفق الدين ابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، ط. دار الفكر

- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، وطبعة مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.
١٦٤. من أصول الفقه على منهج أهل الحديث، دار الخراز.
١٦٥. مناسك الحج والعمرة والمشروع في الزيارة، مكتبة الأمة.
١٦٦. منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر.
١٦٧. المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي، دار الكتب العلمية.
١٦٨. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، وطبعة دار عالم الكتب.
١٦٩. الموسوعة الفقهية الكويتية، دار السلاسل.
١٧٠. موسوعة المسائل الفقهية الميسرة، دار الفكر.
١٧١. موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي، دار الغرب الإسلامي.
١٧٢. نهاية الأرب في فنون الأدب، دار الكتب العلمية.
١٧٣. نهاية المحتاج لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة شهاب الدين الرملي (المتوفى: ١٠٠٤هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط أخيرة - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١٧٤. نهاية المطلب في دراية المذهب، دار المنهاج.
١٧٥. النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، المكتبة العلمية.
١٧٦. النوازل في الحج، ط. دار التوحيد، الرياض.
١٧٧. نيل الأوطار، دار الحديث، وطبعة دار الكتب العلمية.
١٧٨. الهداية على مذهب الإمام أحمد أبو الخطاب الكلوزاني (المتوفى: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٧٩. الوسيط في المذهب، لأبي حامد الغزالي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، المحقق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، ط. دار السلام - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

## فهرس الموضوعات

١٩٦٩.....	الملخص
١٩٧١.....	مقدمة
١٩٧٣.....	المبحث الأول: تعريف مس المحرم للطيب
١٩٧٣.....	المطلب الأول: تعريف المس لغة واصطلاحاً
١٩٧٤.....	المطلب الثاني: تعريف المحرم لغة واصطلاحاً
١٩٧٥.....	المطلب الثالث: تعريف الطيب لغة واصطلاحاً
١٩٧٦.....	المبحث الثاني: أحكام الطيب للمحرم
١٩٧٦.....	المطلب الأول: مس المحرم للطيب
١٩٧٦.....	المسألة الأولى: حكم مس المحرم للطيب
١٩٧٦.....	المسألة الثانية: حكم تطيب البدن قبل الإحرام
١٩٨١.....	المسألة الثالثة: حكم تطيب ثوب الإحرام قبل الإحرام
١٩٨٢.....	المسألة الرابعة: حكم تطيب ثوب الإحرام بعد الإحرام
١٩٨٣.....	المسألة الخامسة: حكم مس المحرم غير العائد للطيب
١٩٨٤.....	المسألة السادسة: حكم شم المحرم للطيب
١٩٨٦.....	المسألة السابعة: فدية مس المحرم للطيب
١٩٨٨.....	المطلب الثاني: المسائل المعاصرة في مس المحرم للطيب
١٩٨٨.....	المسألة الأولى: حكم مس طيب الكعبة
١٩٩١.....	المسألة الثانية: حكم مس الصابون المطيب وما في حكمه من المنظفات
١٩٩٣.....	المسألة الثالثة: حكم تناول الطعام والشراب الذي وضع فيه شيء من الزعفران أو غيره من النباتات العطرية
١٩٩٥.....	المسألة الرابعة: حكم استخدام معجون الأسنان
١٩٩٦.....	الخاتمة
١٩٩٧.....	فهرس المراجع
٢٠٠٨.....	فهرس الموضوعات